

المحاضرة رقم 05

المبحث الثالث: استراتيجيات ومُعوقات تحقيق التنمية المُستدامة

المطلب الأول: استراتيجيات تحقيق التنمية المُستدامة

تُعد كل السياسة العامة، التنمية البشرية، وحقوق الانسان بمثابة الخطوط العريضة التي تقف عليه مختلف استراتيجيات التنمية المُستدامة، مع ذلك يمكننا القول أَنَّهُ ليس هناك استراتيجية واحدة أو موحدة لتحقيق التنمية المُستدامة، إذ هناك عدد لا يحصى من الاستراتيجيات والخطط من أجل تحقيق التنمية المُستدامة. والحقيقة، أَنَّ أهم استراتيجيات التنمية المُستدامة تسعى إلى تحقيق النمو التراكمي، وذلك بربط اتجاهات النمو الاقتصادي بالقضاء على الفقر وتحسين البيئة المحيطة، والسعي إلى الوصول للنمو الاقتصادي النظيف، وذلك من خلال تقليل كثافة استخدام الطاقة وتشجيع الإنتاج كبير الحجم بعيداً عن تلوث الهواء والمياه. بالإضافة إلى التأكيد على تحقيق معدل منتظم لزيادة السكان، والعمل على إعادة توجيه العلوم والتكنولوجي، وذلك لخدمة الإنتاج وفقاً للجودة الشاملة والمواصفات العالمية وكذلك لإطالة أعمار الموارد الطبيعية وتخفيض استهلاك الطاقة. فضلاً عن ضرورة أخذ المتغيرات البيئية بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاقتصادية⁽¹⁾. أمَّا فيما يتعلق بالجزائر فإنَّ استراتيجيتها من أجل تحقيق التنمية المُستدامة تتركز على 07 محاور على النحو الآتي⁽²⁾:

- المحور 01: تحسين الصحة ونمط الحياة.
- المحور 02: المحافظة على الرأسمال الطبيعي الثقافي الوطني.
- المحور 03: تأمين الأمن الغذائي المستدام
- المحور 04: تطوير الاقتصاد الأخضر و التدويري.
- المحور 05: زيادة مقاومة الجزائر للتصحّر.
- المحور 06: زيادة مقاومة الجزائر للتغيرات المناخية ومشاركتها في المجهودات الدولية.

(1) سمر خيرى مرسي غانم، المرجع السابق، ص 3.

(2) وزارة البيئة والطاقات المتجددة، في: <https://bit.ly/2ZP6cRd>

- المحور 07: وضع حوكمة بيئية.

أمّا فيما يخص حصيلة نشاطات التعاون الدولي الجزائري في مجال التنمية المُستدامة، فتتمحور فيما يلي (1):

- 11 عشرة اتفاقيات تم توقيعها بين سنتي 2017 و2018: 03 مع تونس، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والونيا (Wallonie)، بروكسل، الكونغو، صربيا، إثيوبيا، فلندا، الإمارات العربية المتحدة وهولندا).
 - 20 عشرون اتفاقية في طريق الإعداد: (اليابان، الصين، النمسا، إيران، تركيا، المملكة العربية السعودية، روسيا، غينيا، المجر، زمبابوي، زامبيا، كينيا، نيجر، الموزمبيق، أوغندا، نيجيريا وإسبانيا).
- في حيث تتمحور أهم المشاريع المبرمجة خلال سنة 2018-2022 في:

1- التعاون الألماني

- دعم خطة المناخ الوطنية. PNC
- برنامج حوكمة النفايات الصلبة والاقتصاد الدائري. PRODEC
- الحوكمة البيئية والتنوع البيولوجي.
- تحسين فرص العمل في الخدمات العامة.
- تعزيز قنوات إعادة التدوير واستعادة النفايات.
- تعزيز دور المرأة في الحفاظ على البيئة من خلال استعادة النفايات. ROVALD
- تعزيز حوكمة المناخ كجزء من تنفيذ المساهمة الوطنية المحددة. CDN

2- التعاون مع بلجيكا

- برنامج دعم الإدارة المتكاملة للنفايات. AGID.
- بناء القدرات في مجال البيئة. PRCDE
- التعاون مع والوني بروكسل
- مشروع تعزيز قدرة المسؤولين التنفيذيين CNFE من أجل التدريب الدبلوماسي على

المواطنة البيئية

3- التعاون مع الاتحاد الأوروبي

- PAPSE : برنامج دعم السياسة القطاعية للبيئة.

(1) وزارة البيئة والطاقات المتجددة، "التعاون الدولي"، في: <https://bit.ly/3kuA4dC>

- SEIS: نظام تقاسم المعلومات البيئية الأوروبية.
- SWIM H2020: البرنامج الإقليمي لإزالة التلوث من منطقة البحر الأبيض المتوسط.
- SWITCH MEDII: البرنامج الإقليمي لتشجيع الاقتصاد للانتقال إلى أنماط الاستهلاك و الانتاج المستدامين والاقتصاد الأخضر.

4- برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD

- التخطيط الوطني للتنوع البيولوجي وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي 2011-2020 في الجزائر.
- “البرنامج التجريبي الوطني لإدارة النفايات المتكاملة في بلدية قسنطينة. بدأ هذا المشروع في عام 2017 لفترة تنفيذ مدتها 3 سنوات
- إعداد الاتصالات الثالثة بشأن تغير المناخ. يهدف المشروع إلى مساعدة الجزائر في إعداد المداخلة الوطنية الثالث حول تغير المناخ وتقديمه إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومؤتمر الأطراف، لضمان التزاماتها بالاتفاقية. إلى بروتوكول كيوتو، مع العلم أن أول مداخلة بدأ في عام 2001 والثانية في عام 2010.
- إنجاز الخطة الوطنية للتكيف مع المناخ NAP.

المطلب الثاني: معوقات تطبيق التنمية المُستدامة

ما من شك أنّ تطبيق التنمية المُستدامة على أرض الواقع ليس بالأمر السهل أو الهين وهذا راجع بطبيعة الحال إلى عدة متغيرات وأسباب تحول دون تحقيق هذا الأمر، الحقيقة أنّ الحديث عن معوقات تحقيق التنمية المُستدامة بشكل عام دون الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات والاختلافات فيه الكثير من التعميم، وعلى هذا الأساس، ارتئينا أنّ نقسم معوقات التنمية المُستدامة إلى ثلاثة أصناف على النحو التالي:

(1) المعوقات المُشتركة بين جميع الدول: لعل أهم:

- الضبابية في المفهوم وعدم الاتفاق حوله.
- صعوبة التخلي ثقافة الاستهلاك وقلّة الوعي بالخطر الذي يهدد كوكب الأرض.
- عدم وجود استراتيجية واضحة ومتفق حوله بين جميع دول العالم.
- مشكلة التمويل وتكاليف الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المستدام.
- عدم وجود إرادة سياسية حقيقية خصوصاً عند الدول الصناعية الكبرى.

(2) معوقات خاصة بالدول المتطورة: لعل أهم:

- تجذر أنماط السلوك الإنتاجي السائدة وصعوبة استبدالها (1).
 - تجذر أنماط السلوك الاستهلاكي القائمة وصعوبة تغييرها.
 - عدم وجود رغبة سياسية عند الدول الصناعية الكبرى والتي تعد أكثر الدول إضرارًا بالبيئة.
 - وجود اعتبارات سياسية في تطبيق التنمية المستدامة.
- (3) معوقات خاصة بالدول المتخلفة: لعل أهم:
- مشكلة التمويل إذ يتطلب تنفيذ خطة التنمية المستدامة تمويلًا ضخمًا لا تفي به مستويات الاستثمار المتوفرة حتى الآن.
 - مشكلة التكنولوجيا من خلال تدني مستويات الإمكانيات التقنية والخبرات الفنيّة وتراجعها.
 - مشكلة الفقر والتعليم (الوعي) بحيث لا تعد المحافظة على البيئة أولوية لدى هذه الدول والشعوب.
 - الانفجار السكانيّ بحيث يتسبب النموّ السكاني الكبير في إرهاق التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعية(2).
 - ضعف المجتمع المدني والقطاع الخاص.
 - هشاشة الأنظمة السياسية وعدم وجود اقتصاد حقيقي.
 - الديون المتأتية لا سيّما من النفقات الحربية والتي تثقل كاهل الدول(3).

خلاصة:

يُعد مفهوم التنمية المُستدامة — الذي لا يعني حماية البيئة فقط كما يعتقد البعض — مفهومًا مُركبًا وشاملاً يجمع في طياته ثلاثة ركائز أساسية غير قابلة للانفصال بحيث تدمج التنمية المُستدامة البعد الاقتصادي (الكفاءة والربحية) من خلال إيجاد التوازن الصحيح بين الربح والإدارة البيئية المستدامة بالبعد الاجتماعي (المسؤولية الاجتماعية) عبر تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان عن طريق الحد من التفاوتات الاجتماعية مع احترام الثقافات المختلفة بالبعد البيئي (المسؤولية البيئية) المتمثل في الحفاظ على التوازن البيئي على المدى الطويل من خلال الحد من التأثيرات الإنسانية على البيئة. ما يعني باختصار أنّ التنمية المُستدامة هي النجاح في التوفيق بين التقدم الاجتماعي والاقتصادي والحفاظ على التوازن الطبيعي للكوكب.

(1) سمر خيرى مرسي غانم، المرجع السابق، ص 2.

(2) إيمان الحيارى، المرجع السابق.

(3) محمودي منير، "التنمية المستدامة بين المتطلبات الأمنية والحكم الراشد"، المركز الديمقراطي العربي، 2017.

وبالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة الأساسية تساهم الأبعاد الثانوية أيضًا على غرار الجانب التكنولوجي (الاقتصاد الأخضر) والحوكمة الرشيد (الجانب السياسي)، وكذا الجانب الثقافي والأخلاقي في إعطاء دفعة قوية نحو تفعيل التنمية المستدامة بشكل حقيقي وفعلي. والحال، أنّ التنمية المستدامة هي مسؤولية مستدركة إذ لا يمكن تطبيقها بشكل فردي أو أحادي، فالكل من دول متقدمة ومتخلفة مسؤول عن المساهم والمشاركة بشكل إيجابي في تطبيقها وتعزيزها .

وعلى الرغم أنّ الدول والحكومات تعد الفاعل الأساسي في تطبيق التنمية المُستدامة أو في فشلها إلا أنّ الفواعل الأخرى تتحمل أيضًا جزءًا من هذه المسؤولية على غرار القطاع الخاص — لا سيّما القطاع الخاص الاقتصادي والصناعي — الذي يتحمل الكثير من المسؤولية خصوصًا في الدول الصناعية الكبرى. هذا دون أن ننسى دور المجتمع المدني والمواطنين في هذا المجال مما يعني أنّ تفريد أي فاعل من هذه الفواعل في واجبه ينتج عنه فشل بالضرورة في التطبيق.

إنّ التنمية المُستدامة في الواقع خطة استراتيجية تتعلق بتغيير أساليب الإنتاج والاستهلاك لدى البشر وفق نمط أكثر عقلانية وأكثر محافظةً على البيئة والموارد الطبيعية. كما أنّ التنمية المُستدامة هي ثقافة مجتمعية يتم تنشئة الأفراد والشعوب عليها منذ الصغر، ومن هنا تلعب مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية دورًا كبيرًا في غرس ثقافة الاستدامة والاستهلاك العقلاني والمحافظة على البيئة لدى شعوبها.

مكافحة الفساد